

## الأبعاد السياسية للمشاريع المائية الأثيوبية

د. الشفيق محمد المكي

### Abstract :

The Paper studies the political implications of Ethiopia's attempts- as an up stream country - to establish hydrological projects on the Blue Nile River on Egypt and Sudan, the down streams. The paper examines the relationship between the three countries and exposes the centrifugal forces behind the rising of tensions in order to improve these relations .

The observer of Ethiopia's foreign policy easily discovers that this policy dwindles between "cooperation" and "conflict" . Since the 1970 Ethiopia's water policy is geared towards establishing hydrological projects and dams on the Blue Nile and its tributaries to generate electricity. Ethiopia declared its intentions not to conclude or to join any agreement concerning the administration of the Nile Basin . On the other hand , it declared its intentions to construct 40 schemes along the river Nile.

Irrespective of Ethiopia's denial of any Israeli and USA involvement in its water projects its clear that there is such a presence. Israel's relation with these projects illustrates the involvement .

The paper rejects the conflict - born calls for war over water among the Nile . Basin countries. Instead, it argues that there is a wide room for cooperation between these countries. These countries have to design plans and strategies to face this problem . The paper recommends that these plans and strategies are to be adopted as national plans for sustainable development for the benefit of all the Nile Basin countries.

فى هذه الورقة نحاول ملامسة الانعكاسات السياسية على قيام أثيوبيا بإنشاء مشاريع مائية على النيل الأزرق والأنهار الأخرى المغذية لبحيرة تانا بالمياه ، بين أثيوبيا كدولة منبع ، والدول التى ستتأثر بذلك ، وهى السودان كدولة تمر بأراضيها هذه المياه ومصر باعتبارها دولة المصب النهائى .

يشكل النيل الأزرق عند التقائه فى الخرطوم بالنيل الأبيض ، نهر النيل ، الذى يعد من أطول الأنهار فى العالم ، حيث يبلغ طوله 6825 كيلومتر ، وتبلغ مساحة حوضه نحو ثلاثة ملايين كيلومتر مربع<sup>1</sup> . يمتد نهر النيل على أراضى عشرة دول ، هى زانير ، بوروندى ، رواندا ، تنزانيا ، كينيا ، أوغندا ، أثيوبيا ، أريتريا ، السودان ومصر .

ويمكن القول إن نهر النيل نهر دولى . ويوجد أول منبع للنهر فى كاجيرا Kagera (بوروندى) ويمتد حتى يصل بحيرة فكتوريا . ويطلق عليه هنا أسم كاجيرا (وهو يشمل نهري كاجيرا ولوفيرونزا) ويتواصل امتداد النهر من بحيرة فكتوريا ، حيث يحمل أسم نيل فكتوريا حتى بحيرة

<sup>\*</sup> أستاذ مساعد - شعبة العلوم السياسية - جامعة الخرطوم

<sup>1</sup> عبد الرحيم حمد المرقان ، أزمة المياه فى الشرق الأوسط والسلام العربى الأسرائيلى ، المياه العربية وتحديات القرن الحادى والعشرين ،

المؤتمر السنوى الثالث . مركز دراسات المستقبل جامعة أسبوط 24 - 26 نوفمبر 1998م ، ص 5

البرت في لونغدا (ويشمل هذا المجرى شلالات ربيون) ، ومن بحيرة البرت يمتد النهر حاملا  
 اسم نيل البرت حتى يدخل السودان ، ويواصل امتداده حاملا اسم بحر الجبل حتى مدينة ملكال  
 بالسودان . وهنا يلتقي النهر ثلاثة روافد هامة هي بحر الغزال وبحر العرب من السودان ، ونهر  
 سوباط من إثيوبيا ، ويلتقي الأخير بدوره أربعة روافد هي أبارو ، جيل ، كويو من إثيوبيا ،  
 والكجن يأتي من السودان . ويمتد مجرى النيل من ملكال وحتى مدينة الخرطوم حاملا اسم النيل  
 الأبيض ، وهناك يلتقي النيل رافدا آخر مهما هو النيل الأزرق ورافدي النندر والرهد النابعين  
 من إثيوبيا ، ويستمر النهر حاملا اسم نهر النيل <sup>1</sup> . يلتقي النيل شمال مدينة الخرطوم - عند مدينة  
 عطبرة بالسودان - بنهر عطبرة ، وهو نهر مشترك بين إثيوبيا وأريتريا ويأتي من الهضبة  
 الإثيوبية . يستمر نهر النيل - الذي اتخذ هذا الاسم بعد التقاء نهري النيل الأزرق والنيل الأبيض  
 شمالا حتى مدينة القاهرة التي يتفرع عندها إلى فرعي رشيد ودمياط .

تعتبر إثيوبيا الدولة الأهم التي تتبع روافد النيل منها وهي النيل الأزرق ونهر عطبرة  
 وروافدهما ، بالإضافة إلى نهر سوباط الذي يلتقي النيل الأبيض في جنوب السودان وتساهم  
 مياهها بحوالي 86% من إيرادات النهر بأكمله<sup>2</sup> .  
**إثيوبيا الموقع والتاريخ :**

تشكل قلب إثيوبيا هضبة ضخمة ترتفع في بعض مواقعها إلى 4620 متر فوق سطح  
 البحر ، ترتبط بالقلب مجموعات من الجبال التي تتحدّر بنسب متفاوتة في الاتجاهات الجغرافية  
 الأربعة ، حتى تصل بعض المنخفضات التي تصل إلى 100 متر تحت سطح البحر قرب البحر  
 الأحمر . وقد نمت في إثيوبيا حضارات قديمة ، ثم دخلت المسيحية الأرثوذكسية القبطية إلى هذه  
 المنطقة في عام 330م ، وشكلت ذاكرة تاريخية مستمرة حتى العصور الحديثة ، خاصة مع انتشار  
 الإسلام حولها <sup>3</sup> . ومنذ قيام مملكة الحبشة ، ثم تحولها إلى إمبراطورية وهي في حالة صراع  
 عسكري مع شعوب وقبائل منطقة الجوار ، لأنها توسعت على حساب جماعات بشرية تختلف  
 معها في الأثنية واللغة والدين ، وخلال التاريخ الماضي حدث صراع عسكري مع الإمبراطورية  
 المصرية في عهد الخديوي إسماعيل ، ومع شعوب العفر والصومال في عهد الإمام أحمد بن  
 أبراهيم (أحمد جران) ، ولهذا ترسخ في تصور الحبشة أنها جزيرة مسيحية في وسط بحر من  
 الشعوب الإسلامية ، وقامت علاقاتها الخارجية في تلك الفترة على أساس المفهوم الصراع  
 وميزان القوة العسكرية <sup>4</sup> . وقد وضع منليك الثاني إمبراطور الحبشة الجذور الحديثة للقومية  
 الإثيوبية التي اتسمت بتصور توسعي جيوبوليتيكي وأضح لحدود إثيوبيا السياسة ، حدها في  
 رسالة أرسلها إلى ملوك الدول الاستعمارية الأربعة الأوروبية عام 1891م ونكر فيها :

(أ) "تبدأ الحدود الإيطالية من "أرقالي" الواقعة على البحر الأحمر ممتدة على خط  
 يتجه غربا مختفقا سهل ميذا عند جيجرا ، ومنها إلى غابات نهر مارب وأراندا ،  
 وينتجه الخط من هذه المنطقة جنوبا إلى ما هو هلاووجا وجورا حتى نهر عطبرة  
 وستيت وحتى مدينة التومات . ومن هذه المدينة تلتقي الحدود مع القصارف حتى  
 مدينة كركوج على النيل الأزرق ، ويمتد منها الخط حتى يصل نقطة التقاء نهر

<sup>1</sup> أبراهيم محمد العنان "إثيوبيا ومدى الالتزام باتفاقيات الإنتفاع بمياه النيل" السياسة الدولية ، العدد 129 ، يوليو 1997م ، ص 55

<sup>2</sup> سامر عمر وعادل حجازي ، أزمة المياه في المنطقة العربية : الحقائق والبدائل الممكنة ، سلسلة عالم المعرفة ، 209 ، الكويت ، المجلس  
 الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1996م ، ص 105

<sup>3</sup> لواء ركن ، بحار عبد الله سلمان ، "أمن منابع النيل - الحلقة (2) ، مجلة الدفاع العربي - الأفريقي ، فرع البحوث العسكرية ، العدد  
 "50" ديسمبر 1996م ، ص 52 .

<sup>4</sup> عبد الملك عودة ، السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل ، كتاب الإهرام الاقتصادي ، العدد 135 ، أبريل 1999 ، ص 36.

المسيطر بالنيل الأبيض ثم يمتد خط الحدود حتى يضم مدينة أربورى والمناطق المحيطة بها حتى يبلغ بحيرة تلمبور.

(ب) إذا ما تتبعنا الحدود القائمة اليوم لإمبراطوريتي فسلحول إذا ما وهبني الله العمر والقوة لن أعود بهذه الإمبراطورية إلى حدودها القديمة الممتدة حتى مدينة الخرطوم وبحيرة نياترا".<sup>1</sup>

في الربع الأخير من القرن التاسع عشر حدثت عملية تصفية الإمبراطورية المصرية وتناحست المنطقة كل من بريطانيا وإيطاليا وفرنسا ، وعلى الرغم من التنافس الاستعماري إلا أن الدول الثلاث اتفقت على تقسيم أراضي الحبشة في اتفاقيات وبروتوكولات معروفة ، ولم يتم التقسيم وانفردت إيطاليا بغزو الحبشة انطلاقاً من مستعمراتها الإريتريّة قبل الحرب العالمية الثانية ، وأدت أحداث هذه الفترة الإستعمارية إلى ترسيخ مخاوف التقسيم والتفكيك إضافة مخاوف التطويق في تصورات الأمن القومي الأثيوبي .. وهذا هو جذر الموروث القديم.<sup>2</sup>

إن متابعة السياسة الخارجية الأثيوبية تجاه دول الجوار في القرن الأفريقي وحوض النيل تكشف مواقف وحالات من التراوح والتأرجح بين المفهوم الصراعي والمفهوم التعاوني في إطار العلاقات المتبادلة . وينعكس ذلك في تصريحات المسؤولين الأثيوبيين . فقد كرر رئيس الوزراء الأثيوبي مزاعم الإمبراطور منليك الثاني نفسها أمام الجلسة التأسيسية لمنظمة الوحدة الأفريقية عام 1963م ، حيث أعلن أن الدول الاستعمارية حرمت بلاده من سواحلها في المحيط الأطلسي حيث لم تكن هناك دول أو أمم تسمى السودان أو تشاد أو أفريقيا الوسطى أو نيجيريا ، وإنما هناك فقط إثيوبيا التي تمتد بطول عرض القارة الأفريقية<sup>3</sup> . إلا أن العهد الجمهوري المعاصر منذ عام 1991م ، الذي أعلن ومارس المفهوم التعاوني في إطار السلام الأقليمي تجاوباً مع التغيير في الأوضاع الداخلية في الدولة وفي الأوضاع الإقليمية والعالمية بعد انتهاء الحرب الباردة . هذه الحالات والمواقف ترجع أساساً إلى وجود المفهوم الصراعي القديم وأساليبه العسكرية في داخل تصورات الأمن القومي الأثيوبي ، وأن التراكم التاريخي الأثيوبي الطويل والمعقد تولدت عنه مخاوف التطويق والتفكيك للبناء الإمبراطوري السابق على قيام الجمهورية الفدرالية الديمقراطية منذ عام 1991م<sup>4</sup> .

### المشروعات الأثيوبية :

تتلخص ثوابت المشروعات الأثيوبية ، في أن إثيوبيا طورت سدود لتوليد الطاقة الكهربائية ، وهناك مشروعات متعددة لهذا الغرض . وهذا مؤشر إلى أن الدولة سوف تعتمد بشكل أساسي على الطاقة المائية ، وقد تم فتح هذا القطاع للاستثمار الخارجي من خلال التقديرات الأولية إلى حدوث 148 موقع يمكن أن تقام عليها مشروعات بطاقة 103600 ميغاوات في الساعة ، منها 18 مشروعاً بطاقة 43970 ميغاوات في الساعة ، اقترحت لتنفيذها حتى عام 2020م . ستة من هذه المشروعات متعددة الأغراض لإنتاج مشترك لـ 2100 ميغاوات في الساعة، يمكن أن توفر لإثيوبيا الطاقة المطلوبة حتى عام 2035م بالإضافة لتوفيرها لرى مساحة

<sup>1</sup> لواء ركن ، بحار عبد الله سلمان ، مصدر سابق ، ص 53 .

<sup>2</sup> عبد الملك عودة ، مصدر سابق ، ص 36 .

<sup>3</sup> لواء ركن ، بحار عبد الله سلمان ، مصدر سابق ، ص 55 .

<sup>4</sup> عبد الملك عودة ، مصدر سابق ، ص 36 .

تبلغ 100.000 كيلومتر مربع<sup>1</sup>. لإيجاز ذلك نحتاج إثيوبيا إلى دراسات شاملة ومفصلة لأحواض الأنهار داخل حدودها وإلى إتفاقية دولية تقدم بها دفعوها لتقيلم هذه المشروعات . أشارت كتابات كثيرة إلى أن إثيوبيا حاولت منذ بداية السبعينات تشييد منشآت على النيل الأزرق وفروعه الأمر الذي دفع الرئيس المصري أنور السادات إلى التهديد بإعلان الحرب . وقد وضعت إثيوبيا خطة مشاريع بحيرة تنا ومنطقة بيلير العليا ، وتتضمن إقامة 10 خزانات وسدود ، بعضها على نهر أبا الصغير ، وهو الفرع الرئيسي الذي يغذى بحيرة تنا ، وبعضها مخطط لإنشائه على البحيرة ذاتها في صورة محطة للمياه تغذى شبكة قنوات الري ، واتفاق تخرج من البحيرة إلى السهل في جنوبها الغربي<sup>2</sup>. وفي عام 1981 أعلنت إثيوبيا أنها لن توقع أو تنضم إلى أى إتفاقية خاصة بحوض النيل ، وأنها تعتزم تنفيذ 40 مشروعا على مجرى النيل الأزرق قبل أن يعبر الأراضي السودانية ليصل إلى مصر<sup>3</sup> . ومن هذا المنطلق تقدمت إثيوبيا رسميا بمطالبها إلى مؤتمر الأمم المتحدة للدول النامية عام 1981 حين أعلنت رغبتها في إستصلاح 91 ألف هكتار (227 ألف فدان) ، في حوض النيل الأزرق ونهر السوبات ، وأكدت أنه نظرا لعدم وجود إتفاقيات بينها وبين الدول النيلية الأخرى فبأنها تحتفظ بحقها الكامل في تنفيذ مشروعاتها مستقلة<sup>4</sup> . انظر خريطة رقم (1-2)

<sup>1</sup> Africa , Hudropower and Dams World Atlas , 1999 , P 50.

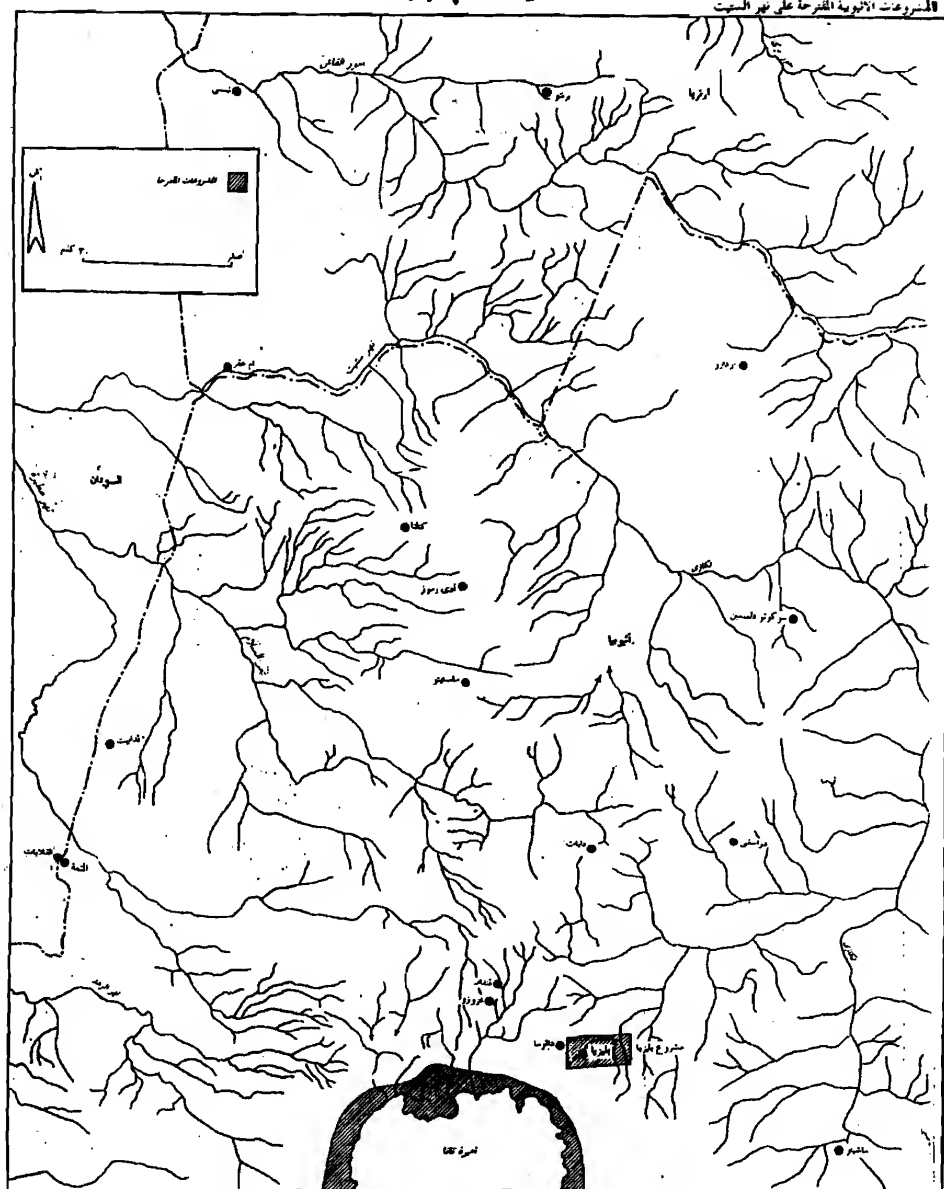
<sup>2</sup> لواء ركن ، بحار عبد الله سلمان ، مصدر سابق ، ص 55.

<sup>3</sup> جمال إسماعيل ، "أطماع إسرائيل في نهر النيل" مجلة الدستور ، العدد 621 ، 22 يناير 1990 ، ص 11

<sup>4</sup> Zewdie Abate , The integrated development of Nile Basin waters , in Allan I.A and Howeel . PP. (eds) , The Nile (London "University of London, 1990) . PP. 137 – 142 .

تخلیه دغم وا،

**المسروعات الانتخابية المقترحة على نهر الستيت**



مع بداية 1984 قامت إثيوبيا بتنفيذ مشروع سد فينشا (أحد روافد النيل الأزرق) بتمويل من بنك التنمية الأفريقي ، وهو مشروع يؤثر على حصنة مصر من بحيله النيل بحوالى نصف مليار متر مكعب سنويا<sup>1</sup> كما تقوم إثيوبيا بدراسة ثلاثة مشروعات أخرى هي :

- مشروع الليبرد على نهر السوبات .  
- مشروع ستيت أحد روافد نهر عطبرة ويؤثر على ليرلا النهر بمقدار نصف مليار متر مكعب<sup>2</sup> . انظر خريطة رقم (2).

هذه المشروعات سوف تؤثر على إيرادات المياه لمصر بمقدار 20% من الإيراد الكلى للنهر .

#### الابعاد القانونية :

هناك قواعد وإجراءات قانونية نظمته اتفاقيات دولية لاقتسام المياه بين الدول التى يقع حوض النهر فيها . وقد تقرر فى القرن التاسع عشر الملاحة فى بعض الأنهار الدولية - طبقا لما ورد فى إتفاقية فيينا فى 9 يونيو 1815 والتي تم أعمالها بموجب إتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف عقدت لهذا الغرض ، كما أنشئت لجان دولية نهريه اشتركت فيها دول غير ساحلية لإدارة هذه الأنهار ومراقبة تطبيق الإتفاقات<sup>3</sup> ، وهذه ضمن أشكال أخرى كانت بمثابة تطور تاريخى فى التنظيم الدولى الذى ينظم العلاقات بين الدول . تلا ذلك مؤتمر برشلونة فى 20 أبريل 1921 الخاص بالطرق الملاحية ذات الفائدة الدولية . وقد تردد مفهوم الأنهار أو المجارى المائية فى هذه الإتفاقية مع التأكيد على الحاجة الى التعاون بين الدول التى تمر بها فى إستغلالها وإدارتها<sup>4</sup> .

فى منتصف القرن العشرين بدأت إرهاسات معاملة مجموع مصادر المياه الغذبة كوحدة واحدة ، وذلك باستخدام مصطلح "حوض الصرف الدولى" بدلا من مصطلح النهر الدولى على إثر تفاقم مشكلة نقص المياه ، وبعد أن تطورت استخدامات المياه كمصدر للطاقة وبخلت ضمن مخططات الرى المنظم فى مناطق مترامية من قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا<sup>5</sup> ، وذلك على أمل التعاون بين الدول فى التغلب على المشاكل المترتبة عليها . وأكدت جمعية القانون الدولى فى الدورة 48 التى عقدت فى نيويورك عام 1958م على مبادئ منها أن كل نظام للأنهار والبحيرات ينتمى الى حوض صرف واحد يجب أن يعامل كوحدة متكاملة وليس كأجزاء منفصلة . وأن كل دولة مطلقة على النظام لها الحق فى نصيب معقول ومتساو فى الإستخدامات المفيدة لمياه حوض الصرف . فيما عدا الحالات التى تنص عليها إتفاقيات أو أدوات أخرى أو عرف ملزم للأطراف المعنية ، علاوة على أن على الدول المشاركة فى حوض النهر احترام الحقوق القانونية للدول الأخرى المشاركة فيه<sup>6</sup> .

<sup>1</sup> فتحى على حسين ، المياه وأوراق اللعبة السياسية فى الشرق الأوسط ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1997 ، ص 74 .

<sup>2</sup> عابدة العلى سرى الدين ، السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلى ، منشورات دار الأفاق الجديدة ، بيروت ،

1998 ، ص 31 - 32 .

<sup>3</sup> صلاح عبد البديع شلى ، " مشكلة المياه الغذبة فى إطار الإتفاقية الدولية الجديدة " ، السياسة الدولية ، العدد 137 ، يوليو 1999 ،

ص 12 .

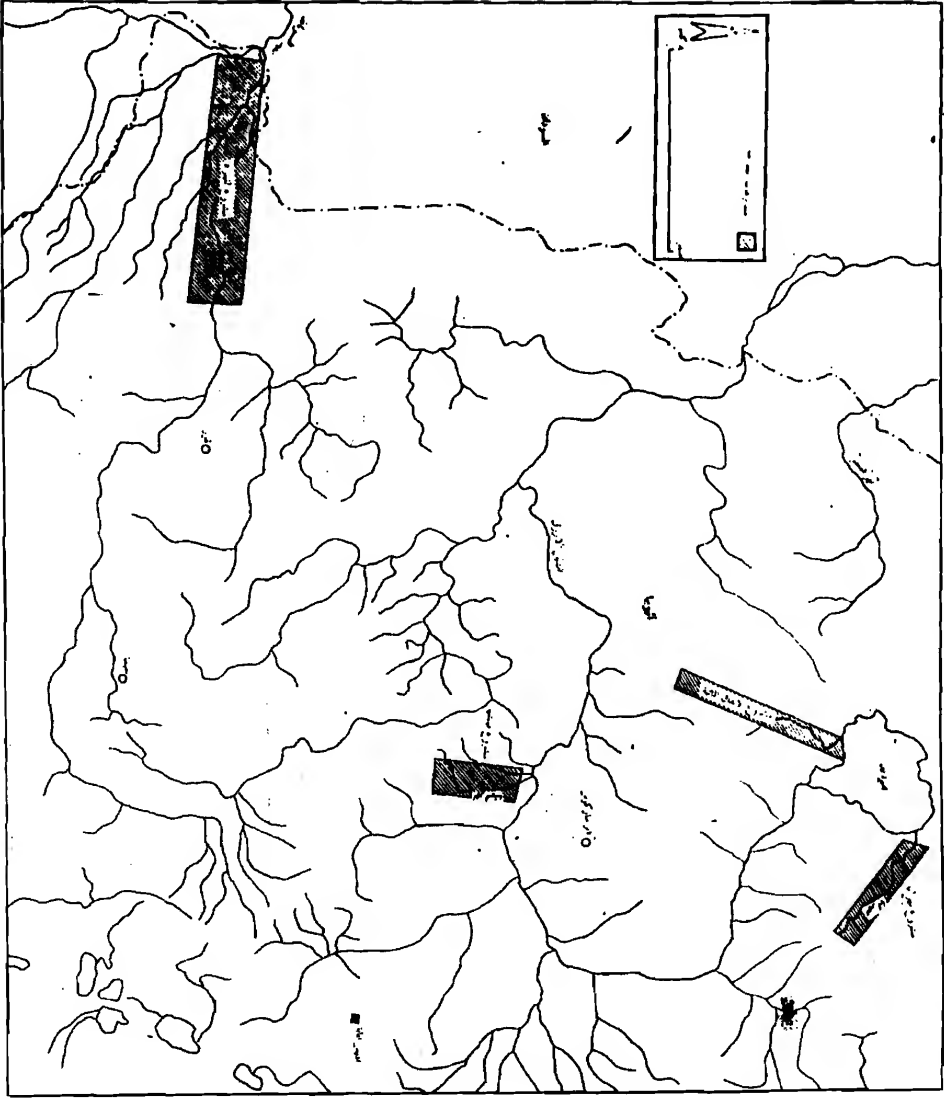
<sup>4</sup> نفس المصدر السابق ص 12 .

<sup>5</sup> محمد طلعت الفهمى ، قانون السلام فى الإسلام ، نشأة المعارف بالأسكندرية ، 1989 ، ص 681 .

<sup>6</sup> شوكت حسن ، " القواعد الدولية لنظم أستغلال الأنهار الدولية " ، الباحث العربى ، العدد 24 ، سبتمبر 1990 ، ص 27 .

خريطة دحم رى

المساحة الكلية للبحيرة 1000 هكتار والمساحة المأهولة 500 هكتار والمساحة المأهولة 500 هكتار



بموجب شروط اتفاقيتي أحكام هلسنكي 1966 واتفاقية الأمم المتحدة لعام 1972 يتم اقتسام حقوق المياه طبقاً لتعداد السكان والأخذ بالأعتبار الحصص التاريخية. إلا أن القانون الدولي يعترف أيضاً بالسيادة المطلقة للدول بشأن مصادر المياه التي تسيطر عليها<sup>1</sup>. يلاحظ أن قواعد هلسنكي استبدلت مصطلح حوض النهر الدولي بمصطلح النهر الدولي، وعرفته بأنه مساحة من الأرض تخص أكثر من دولة وتحدها من الجانبين حدود الحوض وهي عبارة عن مرتفعات مستمرة ، كما أن الدولة الحوضية هي الدولة التي يقع جزء من أراضيها في حوض النهر<sup>2</sup>.

في العام 1970 طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من لجنة للقانون الدولي دراسة قانون المجارى المائية في الأغراض غير الملاحية ، وذلك بقصد تطويره التدريجي وتكوينه ، كما وافقت الجمعية العامة في 15/12/1980 على مشروع قرار يوصي بأن تبدأ لجنة القانون الدولي في إعداد مسودة قانون تعالج أشكال الإستغلال غير الملاحي لموارد المياه الدولية . أحتدم الخلاف في لجنة القانون الدولي حول بعض المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في مشروع الاتفاقية ، مثل مفهوم شبكة المجارى المائية الدولية ، واستخدام هذا المصطلح بدلاً من مصطلح حوض الصرف الدولي ، وحول مفهوم الاستخدام الأمثل المعقول والمنصف ، ومفهوم المشاركة ومعياريها .

#### الإنفاقات ذات الصلة بالهضبة الأثيوبية :

سبق الذكر الى أن 86% من إيراد نهر النيل مصدره الهضبة الأثيوبية ، وقد كانت هناك بعض البروتوكولات والإنفاقات التي أبرمت في عهد السيطرة الإستعمارية ذات صلة بالمياه القادمة من أثيوبيا كجزء من إيراد نهر النيل - وتشمل :

- بروتوكول "روما" أبريل 1891 : وقع هذا البروتوكول بواسطة الحكومة الإيطالية (التي كانت تمثل الحبشة) والحكومة البريطانية - وتمثل مصر والسودان - بشأن تحديد مناطق النفوذ الدولي الإستعماري في شرق أفريقيا . واشتمل ذلك البروتوكول على عدة أمور كان من بينها أن حكومة إيطاليا تتعهد بعدم إقامة أى منشآت للرى أو منشآت أخرى على نهر عطبرة من شأنها أن تؤثر على مقادير المياه التي تصل الى كل من السودان ومصر ، ويقضى البروتوكول كذلك بضرورة التشاور بين بريطانيا وإيطاليا قبل الشروع في تنفيذ أى مشروعات مائية لإستغلال مياه النيل<sup>3</sup>.
- اتفاقية 15 مايو 1902 : أبرمت هذه الاتفاقية بين حكومتى أثيوبيا والمملكة المتحدة بشأن الحدود بين السودان الإنجليزي المصري وأثيوبيا وإريتريا وتضمنت بندا - البند الثالث - الذى ينص على أن صاحب الجلالة الأميراطور منليك الثانى ملك أثيوبيا يتعهد لحكومة جلالة ملكة بريطانيا بأن لا يقيم أو يسمح بأقامة أى أعمال على النيل الأزرق وبحيرة تانا والسوبات من شأنها أن تحبس أو تعترض سريانها الى النيل الأزرق دون الإنفاقات مع حكومة ، جلالة ملكة بريطانيا وحكومة السودان<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عابدة العلى سرى ، مصدر سابق ، ص 33.

<sup>2</sup> لاح عبد البديع شلى ، مصدر سابق ، ص 15.

<sup>3</sup> لواء ركن ، بحار عبد الله سلمان ، مصدر سباق ، ص 46.

<sup>4</sup> فتحى على حسين ، مصدر سابق ، ص 79.



- اتفاق ديسمبر 1906 : إتفقت الحكومة للبريطانية والحكومة الفرنسية والحكومة الإيطالية على مراعاة السيادة الحبشية مع التزامهم باضفاء الحماية على مصالح بريطانيا ومصر في حوض النيل والتحكم في مياه النيل وروافده<sup>1</sup>.

- اتفاق ديسمبر 1925 : تبولت المذكرات بين الحكومة الإيطالية نيابة عن أثيوبيا والحكومة البريطانية نيابة عن السودان ومصر في ديسمبر 1925 وتم الإتفاق بمقتضى تلك المذكرات على أن إيطاليا تعترف بحقوق مصر والسودان في مياه الأحباس العليا للنيل الأزرق والنيل الأبيض وروافدهما وتتعهد بعدم إنشاء أى أعمال هندسية في أحباسها العليا من شأنها تغيير في مقادير إيرادهما المنساب للنيل الرئيسي<sup>2</sup>.

- اتفاق عام 1929م : فى عام 1929 تم الإتفاق بين بريطانيا والحكومة المصرية لتقاسم مياه النيل بين مصر والسودان بحيث تأخذ مصر 48 بليون متر مكعب مقابل 4 بلايين للسودان سنويا .

- اتفاق عام 1935 تعديل 1946م : تم الإتفاق بين السودان ومصر عام 1935، عند وضع الخطوط العريضة لمشروعات ضبط النيل ، على أهمية إنشاء خزان بحرة تانا لتوفير فائدة مائية سنوية ، وتم تعديل هذا الإتفاق فى عام 1946م بحيث يتم التخزين على بحيرة تانا تخزينا قريبا طويل الأمد يصل الى 30 مليار متر مكعب لكى يضمن تصرفا سنويا ثابتا الى الخلف لا يقل عن 3.5 مليار متر مكعب . وبالرغم من إتفاق السودان ومصر على هذا المشروع إلا أنه لم يوقع إتفاق بشأنه مع أثيوبيا آنذاك<sup>3</sup>.

- اتفاق نوفمبر 1959م : تم توقيع هذه الإتفاقية بين مصر والسودان فى 8 نوفمبر 1958 ، وتمثلت أهم نقاط هذه الإتفاقية بشأن مياه النيل فيما يلى :

- موافقة السودان على قيام مصر ببناء السد العالى فى أسوان
- تعهد مصر بتمويل- إعادة توطين وتعويض النوبيين السودانين الذين كان لابد من توطينهم ، بعد المباشرة بالمشروع .
- موافقة مصر على إقامة سدين سودانيين فى الروصيرص على النيل الأزرق ، وفى خشم القربة على نهر عطبرة .
- الاشتراك فى تحسين مجرى النيل الأعلى عن طريق شق قناة جونقلي<sup>4</sup>.

#### الموقف الأثيوبى :

اختلف الموقف الأثيوبى عن باقى دول حوض النيل ، إذ أن الدولة الأثيوبية قد لغت من جانب واحد الاتفاقيات التى وقعت عليها حكومة أثيوبيا والمملكة المتحدة فى عام 1902م ، ورفضت الإعتراف بشرعية إتفاقيات 1929 التى كانت عبارة عن تبادل مذكرات بين الحكومتين المصرية والبريطانية خلال عامى 1924 - 1925م . وأعتبرت اتفاقية 1959م باطلة وكأنها لم تكن ،

<sup>1</sup> إبراهيم محمد العنان ، مصدر سابق ، ص 58.

<sup>2</sup> لواء ركن ، بحار عبد الله سلمان ، مصدر سابق ، ص 47.

<sup>3</sup> إبراهيم محمد العنان ، مصدر سابق ، ص 58.

<sup>4</sup> عبد المالك خلف التميمي ، "المياه العربية التحدى والاستجابة" مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، يونيو 1992 ، ص 153.

ورفضت الاشتراك في أعمال الهيئة الفنية الدائمة المشتركة التي تقرر تشكيلها بمقتضى نفس إتفاقيات 1959م ، وهي تنظم التعاون الفني بين مصر والسودان . وأصدرت الحكومة الأثيوبية في سبتمبر 1957م مذكرة رسمية أكدت فيها على احتفاظها الآن وفي المستقبل باتخاذ كافة التدابير اللازمة فيما يتعلق بمصادر مياهها خاصة تلك التي لها أهمية لرفاهيتها ، واعتبرت الحكومة الأثيوبية بذلك أنها غير ملتزمة بالإتفاقيات التي عقدت بينها وبين الدول المستعمرة وبين الدول الأخرى في الفترة من عام 1924 حتى عام 1951م .

في فبراير من العام 1976م أصدرت وزارة الخارجية الأثيوبية مذكرة وزعتها من خلال منظمة الوحدة الأفريقية قالت فيها : "إن أية دولة نهرية تنوى القيام بأنشاءات كبيرة كتلك التي قامت بها مصر - السد العالي - يوجب عليها بحكم القانون الدولي أن تخطر الدول النهرية الأخرى مقدما وتتشاور معها <sup>1</sup> . وترى أثيوبيا أن لها مطلق الحرية في أن تفعل ما يحلو لها بالمياه النابعة من أراضيها ولا ترى أية مصلحة لها في الالتزام بأية معاهدة دولية تقيد هذه الحرية لصالح مصر والسودان أو غيرهما ، كما ترفض الانضمام إلى أى تنظيم سياسى يضم دول حوض النيل ، مثل تجمعات الأنوجو والذى تشترك فيه كمرآب <sup>2</sup> . أعقب ذلك تصريح آخر للحكومة الأثيوبية يقرر "ما من أحد عاقل يمكن أن يشك في حق أثيوبيا الذى ينزاع فى الإستفادة من مواردها الطبيعية لمصلحة جماهيرها المناضلة .. وتود أثيوبيا الثورية أن توضح بجلاء لا يقبل اللبس ، أن لها مطلق الحرية وكامل الحق فى استخدام مواردها الطبيعية من أجل تقدم شعبها <sup>3</sup> تأكدت السياسة الأثيوبية على هذا النحو ، عندما أعلنت أثيوبيا فى جريدها الرسمية فى 1996/2/26م ، أنها سوف تحتفظ لاستعمالها الخاص مستقبلا بموارد النيل وتصريفاته فى الإقليم الأثيوبى ، أى بأل 86% من إيراد النهر بأكمله . وزعت أثيوبيا مذكرة رسمية على جميع البعثات الدبلوماسية فى القاهرة تضمنت احتفاظها بحقها فى استعمال الدول المستفيدة الأخرى من هذه المياه ، وتحددت تلك المقولات الأثيوبية فيما بعد<sup>4</sup> . إمعانا فى هذه السياسة امتنعت أثيوبيا عن التصويت على اتفاقية المجارى المائية الدولية فى 21 مايو 1997 فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأوضح مندوبها أن الإمتناع يرجع إلى أن الاتفاقية لا تحقق التوازن بين دول المنبع ودول المصب ، وأن الجزء الثالث من الاتفاقية كان يجب أن يركز على التزام الدول بتعديل الاتفاقية القائمة لتتوافق مع الاتفاقية الاطارية بالإضافة إلى أن أثيوبيا تحتفظ بشدة على المادة السابعة الخاصة بالالتزام بعدم الإضرار الجسيم<sup>5</sup> .

يلاحظ أن الموقف الأثيوبى من إتفاقية عام 1959 ، لم يتغير من حيث المبدأ منذ تلك الفترة . فلقد أحتجت أثيوبيا وقتذاك على عقد الإتفاقية بين مصر والسودان ، وأعلنت أنه يجب الإتفاق بين ثلاثة أطراف وتخصيص حصص المياه للأطراف المصرية والسودانية والأثيوبية ، وقد أستمر هذا الموقف طوال العهد الإمبراطورى وعهد منغستو فى أثيوبيا ، إلا أن الحديث الذى أدلى به رئيس الوزراء الأثيوبى ملس زيناوى المنشور بصحيفة الحياة فى 7 أبريل 1998 ، يشير إلى موقف ورؤى جديدة فى السياسة الأثيوبية ، وإنه يمكن أن يكون أرضيه جديدة للتعامل فى

<sup>1</sup> حبيب عائب ، المياه فى الشرق الأوسط ، الجغرافيا السياسية للموارد والزراعات ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الإهرام القاهرة 1996م ، ص 148 - 149 .

<sup>2</sup> ملخص رسالة الماحستو حول نهر النيل "جنود الصراع حول مياه النهر بين مصر والسودان من جهة ودول جوض النيل الأخرى من جهة ثانية ، فى البيان الأماراتية ، 22 أبريل 1998م .

<sup>3</sup> رشيد سعيد وآخرون ، أزمة مياه النيل الى أين ؟ مركز البحوث العربية 1998م ، ص 72 .

<sup>4</sup> ستار وجويس ، محرران ، سياسات الندرة : المياه فى الشرق ص ص 41 - 42 .

<sup>5</sup> صلاح عبد البديع شلى ، مصدر سابق ، ص 34 .

دول حوض النيل . وقد ذكر مجلس زيناوى فى خطابه هذا : "أن حكومته هى أول حكومة أثيوبية تعترف بأن مياه النيل ليست ممتلكات خاصة لأثيوبيا ، وهى أيضا ليست ممتلكات مصرية أو سودانية ... لأنها ثروة مشتركة لدول منطقة نهر النيل كم منطقة واحدة وثروة طبيعية واحدة ، وأنه يجب التعاطى مع قضية المياه من منظور دول الحوض مجتمعة فى إطار استخدام كل الوسائل المتنوعة للاستفادة القصوى من مياهه المتاحة فى كل المنطقة<sup>1</sup> .

ويضيف رئيس الوزراء الى ذلك وجود مجال يتسع لحل يكسب فيه الجميع ويرضى الأطراف ، مع وجود إمكانية للتوصل الى صيغة لا يكون فيها أى طرف من الأطراف خاسرا ، وأن يتم توزيع مياه النيل على شكل حصص توفر الحد الأقصى للاستفادة لكل دول النهر . هذا الحديث يبنى على قاعدة التعامل مع مياه النيل كقضية استراتيجية<sup>2</sup> .

تعرض رئيس الوزراء الأثيوبى فى حديثه للسودود الأثيوبية التى يجرى إنشاؤها أو المزمع تشييدها مستقبلا ، إذ يقول : "أن مشروعات السدود هى جزء من البرامج الداخلية لنظام الحكم الديمقراطى الحالى فى أثيوبيا ، وأكثر من مرة أكد على أن بناء هذه السدود ضمن البرامج الداخلية لحكومته لأسباب خاصة بأثيوبيا مثل التصحر والجوع وتوليد الطاقة الكهرومائية ، إلا أنه يقرر فى وضوح وفى حديث مباشر الى المصريين أن عثليات إنشاء السدود لا يعنى أنها غير مرتبطة بالعلاقات مع مصر ، وأن أثيوبيا تدرك معنى هذا بالنسبة لمصر ، ولذلك أدارت أثيوبيا برامجها بعناية ، وحتى لو كان فى استطاعة أثيوبيا تنفيذ مشاريعها فى المستقبل ، فإنها سوف تفعل هذا بأسلوب الحصص من خلال اتفاق شامل مع كل الدول المشاطئة للحوض<sup>3</sup> .

يتضح من هذا الحديث أن السياسة الأثيوبية تعلن رسميا تخليها عن المفاهيم والنظريات القانونية السابقة مثل السيادة المطلقة أو الملكية المطلقة أو الانتفاع المنفرد الى مفاهيم ونظريات معاكسة لها تماما تنظمها مبادئ العدل والأنصاف .

#### العلاقات السودانية الأثيوبية :

استمدت علاقات السودان بأثيوبيا من الأوضاع الجيوبوليتيكية والقومية ، ورغم اختلاف الأصول ، فإن النتائج لم تختلف كثيرا فبعد إستيلاء أثيوبيا على أريتريا وأوغادين من جانب واستقلال السودان وانضمامه الى جامعة الدول العربية من جانب آخر . فإن جذورا وضعت لتوتر وصراع عربى - أثيوبى طويل المدى . فالجانب العربى يرى أن إستيلاء أثيوبيا على أريتريا كان عملا مضادا لحركة التحرير للدول العربية التى كانت تسعى الى تحقيق الإستقلال الوطنى لجميع المناطق التى يعتقد فى عروبتها وضرورة تخليصها من الإحتلال الأجنبى ، لذلك لم يكن غريبا أن يؤيد السودان حركات التحرير الأريتيرية فى مطلع الستينات<sup>4</sup> .

مما لا شك فيه أن أزمة الثقة وتردى العلاقات بين السودان وجارته أثيوبيا تجى فى القام الأول ، كنتاج لعمل أو نشاط عدائى مضاد على الرغم من كافة المساعى التى بذلت لتحسين العلاقات الثنائية من خلال الإتفاقات ومذكرات التفاهم التى وقعها البلدان ، الأمر الذى انتهى من جانب أثيوبيا بتبنى الحركات المناوئة للحكومات فى السودان بقصد إيذاء السودان والحقاق الأذى والضرر به سياسيا وعسكريا فى مقابل زعمها بدعم السودان للحركات الإريتيرية الأثيوبية المضادة أو المناهضة للنظام الأثيوبى . إن أثيوبيا كانت دائما على الأقل فى التاريخ المعاصر ماوى للحركات السودانية المناهضة للنظام فى السودان . فمن ذلك إيواؤها لحركة أنيانيا الأولى

<sup>1</sup> عبد الملك عودة : مرجع سابق ، ص 18 - 19 .

<sup>2</sup> نفس المصدر ، ص 19 .

<sup>3</sup> نفس المصدر ، ص 20 .

<sup>4</sup> لواء ركن بحار عبد الله سلمان ، مصدر سابق ، ص 54 .

والأنصار (قوات الراحل الهادي المهدي) ، وقوات الراحل الشريف حسين الهندي ، وأخيرا حركة قرق . وبذات القدر كان السودان ملوئاً للأثيوبيين والأريتريين<sup>1</sup>. وهناك أسباب أخرى لتزدى العلاقات ، وإن كانت أعراساً واثراً جانبية للطة الأساسية ، متمثلة في ليواء النشاط المعادي من قبل الطرفين ، وهي الحدود وأخفاق الجانبين في رسمها ووضع علامات التمييز الخاصة بها ، ومشكلة المياه وضرورة التعاون المشترك للاستفادة منها ، إلى جانب مشكلة إدارية تتمثل في التجارة غير المشروعة والتعاون الثلاثي في مناطق الحدود المشتركة ، فضلاً عن مشكلة اللاجئين وهي مشكلة تتم معالجتها في الإطار الدولي ... وترتبط بها مشاكل أخرى كالتعاون في مجال الأغذية والمجاعة والكوارث الطبيعية ذات التأثير على البلدين<sup>2</sup>.

بالرغم من ذلك هناك لجنة وزارية استشارية مشتركة بين السودان وأثيوبيا ، منبثقة عنها لجان فرعية في كافة مجالات التعاون تنشط عند تحسن العلاقات ، وتتوقف أعمالها عند سوءها . وقد نشطت هذه اللجنة واللجان الفرعية في الأعوام 1991 ، 1992 و 1993 . وفيما يختص باستخدام مياه النيل ، ففي الاجتماع الذي عقدته اللجنة الوزارية المشتركة جدد الجانبان تأكيدهما على قاعدة الاستخدام العادل مع الحاجة إلى العمل على المحافظة على بيئة خط تقسيم المياه وحمايته ، وحماية المواد الطبيعية ، وكذلك التبادل المستمر للمعلومات والبيانات في هذا المجال<sup>3</sup>.

وفي الاجتماع الأقليمي الثالث لوزراء المالية والتخطيط لدول شرق أفريقيا المنعقد في الفترة من 21-24 أكتوبر 1992 بجيبوتي ، وافق المجتمعون على تنفيذ تمويل ثلاث مشاريع بين السودان وأثيوبيا تشمل مشروع ربط الشبكة القومية للكهرباء بين البلدين ، ومشروع طريق القضارف - القلابات ، وعزيز - المنمة ، ومشروع مايكرويف يربط بين البلدين . وقد أوضح وزير الدولة للتعاون الدولي السوداني عقب عودته من ذلك الاجتماع أن مشروع ربط الشبكة القومية للكهرباء بين السودان وأثيوبيا يمتد من منطقة ديري ماركوس الأثيوبية حتى خزان الروصيرص في السودان ، ويهدف إلى زيادة الطاقة الكهربائية وتوفيرها طوال العام<sup>4</sup>. وفي الاجتماعات السودانية - الأثيوبية حول التعاون بشأن مياه النيل ، أعلن وزير الري والموارد المائية السوداني بأنها جاءت مواصلة لإعلان الخرطوم في ديسمبر 1991 ، في إطار التعاون الفني بين البلدين في مجال مياه النيل ، وأوضح أنه تم الاتفاق على أن يسعى الجانبان بالعمل الجاد نحو التفاهم المشترك بين دول حوض النيل ونحو قيام هيئة تضم كل دول حوض النيل حتى يمكن التعاون في مجال التنمية المتصلة بمياه النيل<sup>5</sup>.

العلاقات المصرية - الأثيوبية :

لأثيوبيا أهمية كبيرة بالنسبة لمصر والسودان باعتبارها المصدر الرئيسي لمواردهما المائية ، بالإضافة لدخولها في نطاق الأمن المباشر لمصر والسودان كعمق استراتيجي . لذلك تحرص مصر على الاحتفاظ بعلاقات طبيعية معها وإن كانت تركز بدرجة كبيرة على المجال السياسي . غير أن أثيوبيا حاولت منذ فجر التاريخ الأيهاً بأن النيل الأزرق أخطر ورقة سياسية

<sup>1</sup> عثمان المسحوق ، العلاقات السودانية الأثيوبية ، قراءة من منظور سوداني لعلاقات السودان الخارجية - البعد العربي الأفريقي ، سلسلة الدراسات السودانية رقم (17) معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية ، جامعة الخرطوم ، 1991 ، ص 139.

<sup>2</sup> نفس المصدر ، ص 141.

<sup>3</sup> وكالة السودان للأخبار ، النشرة اليومية ، 24 ديسمبر 1991 .

<sup>4</sup> وكالة السودان للأخبار ، إدارة المعلومات ، 27 أكتوبر 1992.

<sup>5</sup> وكالة السودان للأخبار ، 19/5/1995م.

تستطيع من خلالها التأثير على مصر والسودان وفى لوقات ماضية سرت شائعات حول اعتزال أثيوبيا تحويل مجرى النهر الى سهولها الوسطى ، أى أن الأمر لم يقتصر على التهديد فقط باستخدام المياه أو حجزها لفترة من الوقت بل ذهب الى أبعد من ذلك وهو نقل النهر بالكامل. وابتلع بعض حكام مصر فى التاريخ القديم هذا (الطعم) فأرسلوا الرسل محملين بالهدايا الى امبراطور الحبشة حتى يظل النيل على جريانه <sup>1</sup> . وقد اهتمت القوى الأوروبية بالفكرة التى تقول "بقدره حكام الحبشة على تحويل مياه النيل" ، وأستغلتها بحيث أصبح هناك تراث فكرى دينى وثقافى يجعل من أثيوبيا مصدرا دائما لتهديد مصر عن طريق مياه النيل . هذا الفكر دعمته السياسة الخارجية المصرية فى فترتى الستينات والسبعينات .

فى الستينات ساعدت مصر الحركة الأريتيرية وشجعت فكرة الصومال الكبير وطايت مسلمى أثيوبيا بالثورة حتى تضعف قوة أثيوبيا وتمنعها من استخدام مياه النيل مما يضر بمصر . وذلك أثناء معارضة أثيوبيا لبناء السد العالى <sup>2</sup> . وفى خلال السبعينات ظهرت مشكلة مياه النيل بين مصر وأثيوبيا كانعكاس للصراعات الدولية التى سادت القارة الأفريقية والشرق الأوسط . فقد كان هناك مشروع مصرى لتحويل جزء من مياه النيل لرى 35 الف فدان فى سيناء ، وقد أثار هذا المشروع رد فعل قوى فى أثيوبيا التى أعلنت أن هذا المشروع ضد مصالح أثيوبيا ، وتقدمت بشكوى الى منظمة الوحدة الأفريقية . وأعلن الرئيس المصرى أنور السادات آنذاك أن مصر ستحارب لو اتخذت أثيوبيا أى إجراء للتدخل فى مياه النيل <sup>3</sup> . أستمر هذا التوتر فى العلاقات المصرية - الأثيوبية فى أواخر السبعينات ، عندما أعلن الرئيس السادات فى 16/12/1979م ، فى حديث لمجلة أكتوبر عن نيته فى توجيه قدر من مياه النيل الى القدس فى إسرائيل ، لتكون بمثابة "مياه زمزم الجديدة" يرتوى منها المؤمنون بالأديان السماوية الثلاثة ، المترددون على المسجد الأقصى وقبة الصخرة وكنيسة القيامة وحائط المبكى <sup>4</sup> . وتقدمت أثيوبيا بمذكرة لمنظمة الوحدة الأفريقية احتجاجا على تصريح السادات عن عزمة تنفيذ "مشروع زمزم الجديد" ، ولقد جاء فى تلك المذكرة : "إن احدى الدول النيلية تتوى مد مياه النيل الى خارج نطاق حوض النيل ، الأمر الذى يشكل إساءة لاستخدام مياه النيل ، وتعدى على حقوق الدول النيلية" <sup>5</sup> . وقد حذر السادات قائلا : "إذا حدث وقامت أثيوبيا بعمل أى شئ يعوق وصول حقتا فى المياه بالكامل ، فلا سبيل كما تعارف القانون الدولى إلا استخدام القوة" <sup>6</sup> .

فى عهد الرئيس حسنى مبارك اتخذت السياسة المصرية خط حل المشاكل سلميا وتحسين العلاقات مع الدول الأفريقية ، وإتباع سياسة متوازنة نوعا ما إزاء كل ما يتعلق بصراعات أثيوبيا الداخلية منها والاقليمية واعتبار ذلك أحدى الوسائل الفعالة لتأمين مياه النيل وأبعادها عن دائرة الصراع . وكان من نتيجة تلك السياسة أن وقع الرئيس مبارك مع الرئيس مليس زيناوى فى يوليو 1993 فى إطار التعاون العام بين مصر وأثيوبيا لتنمية موارد مياه النيل وتعزيز مصالحهما الاقتصادية والسياسية وتهدف الى تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد وإمكانات البلدين . وجاء فى هذا الإطار عدة مواد مهمة بالنسبة لاستخدام مياه النيل ، حيث تعهد الطرفان بالإمتناع عن أى نشاط يؤدى الى إحداث ضرر بمصالح الطرف الآخر فيما يختص بمياه النيل ، كما تعهد

<sup>1</sup> ملخص رسالة ماجستير عن النيل ، مصدر سابق.

<sup>2</sup> عابدة العلى سرى الدين ، مصدر سابق ص 30.

<sup>3</sup> ياسر على هاشم "الابعاد السياسية الاقتصادية والقانونية لأزمة المياه" السياسة الدولية ، العدد 104 أبريل 1991 ، ص 152.

<sup>4</sup> نفس المصدر السابق ، ص 152.

<sup>5</sup> عبد العظيم أبو العطا وآخرون ، "نهر النيل الماضى والحاضر والمستقبل" ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ط1 / 1985 ، ص 113.

<sup>6</sup> نفس المصدر ، ص 113.

الطرفان بالتشاور والتعاون في المشروعات ذات الفائدة المتبادلة ، عملا على زيادة حجم التدفق وتقليل الفاقد من مياه النيل في إطار خطط تنمية شاملة ومتكاملة ، بما يؤدي الى استمرارية الحفاظ على هذا المشروع الحيوي للبلدين على اساس قواعد ومبادئ القانون الدولي<sup>1</sup> .

**العلاقات السودانية المصرية :**

اعتمدت مصر على نهر النيل منذ امد بعيد حيث بلغت المساحة المروية من مياه النيل حتى نهاية القرن التاسع عشر 2.9 مليون فدان ، تروى ربا دائما و 2 مليون تروى بالرى الفيضى ، وظلت تتوسع فى الزراعة المروية بعد إنشاء خزان أسوان فى عام 1902م . أما فى السودان فقد كان يعتمد فى الرى على الوسائل البدائية المتمثلة فى الساقية والشادوف<sup>2</sup> . وكانت دول حوض النيل الأخرى تعتمد على الزراعة المطرية ولم تأبه كثيرا باستغلال مياه النيل فى ذلك الوقت ، بل كانت هنالك بروتوكولات وإتفاقيات تقيد تصرف دول المنبع فى مياه النيل مثل بروتوكول عام 1981 بين إيطاليا والمملكة المتحدة ، وإتفاق عام 1929 بين المملكة المتحدة وحكومة أثيوبيا ، وإتفاق دولة الكنفو والمملكة المتحدة .

بعد غزو السودان من قبل الحكومتين البريطانية والمصرية ، وافقت مصر فى عام 1898م على إصدار تراخيص محدودة للرى الفيضى والرى الدائم بالطمبات من مياه النيل ، الى جانب الرى الحوضى الفيضى بالمديرية الشمالية . وكذلك وافقت على إنشاء خزان سنار لرى مساحة محدودة لا تتعدى 300 ألف فدان بهذ ، وبناء على توصيات اللجنة التى كونتها الحكومة المصرية من ثلاث خبراء دوليين عام 1920م والمتمثلة فى ضرورة إنشاء خزان جبل أولياء وقنطرة نجع حمادى ، وأن تضع موازنات تشغيل خزان سنار عند إكتماله على النسق الذى يعطى كل الإيراد الطبيعى للنهر لمصر ، خلال التحاريق ، هذا الى جانب تقدير تلك اللجنة لإحتياجات مصر من مياه النيل بمقدار 50 ال 58 مليار متر مكعب سنويا ، وكانت هنالك إشارة آنذاك بتقدير احتياجات السودان بحوالى 6 مليار متر مكعب<sup>3</sup> . حينما أرادت السلطات البريطانية زيادة مشروع الجزيرة الذى يروى من خزان سنار ، بعد أن أثبتت التجارب التى كانت تجرى منذ عام 1907م على زراعة القطن فى السودان لصالح الاقتصاد البريطانى . وتم تشكيل لجنة مصرية بريطانية برئاسة محايدة لتضع الأسس التى يبنى عليها التوسع الزراعى فى السودان ، واشترطت مصر ألا يؤدي ذلك التوسع الى أحداث ضرر بحقوقها فى مياه النيل التى ظلت تعتبرها حقوقا طبيعية وتاريخية . وبناء على تقرير تلك اللجنة وعلى محتويات المذكرات المتبادلة بين الحكومتين المصرية والبريطانية تم التوصل الى ما يعرف بإتفاق عام 1929م الذى تتلخص أحكامه فى كميات وتواريخ سحب المياه من النيل فى السودان . ويتضح مما تقدم أن إتفاق تبادل المذكرات فى عام 1929م قد قيد يد السودان ، ودول حوض النيل فى شرق أفريقيا فيما يتعلق باستغلال مياه النيل<sup>4</sup> . فى عام 1932م تم الإتفاق بين السودان ومصر على أن تنشئ الحكومة المصرية خزان جبل أولياء على النيل الأبيض لصالح مصر ، وتم إنشاء الخزان فى عام 1937م . وفى عام 1952م طلبت مصر من السلطات السودانية أن تساعد فى قيام خزان فى

<sup>1</sup> ملخص رسالة ماجستير عن النيل ، مصدر سابق.

<sup>2</sup> Omer M.A Elawad , "An Overview of The Irrigation Development In the Sudan, "Large Scale Irrigation Schemes In Sudano – Sahelian Africa", Workshop, 14-20 February 1995 U.of K. Khartoum Sudan P.50.

<sup>3</sup> كمال على ، " أهمية مياه النيل حتم التعاون الوثيق لتجنب الاحتكاك الذى يهدد الأمن القومى الإقليمى " مجلة الدفاع العربى الأفريقى ، مرجع سابق ، ص 41.

<sup>4</sup> نفس المصدر ، ص 41 - 42.

الشلال الرابع عند مروى والذي كان من المؤمل أن يشمل أيضا قيام خزان تنا و التخرين في البحيرات الاستوائية ، المرتبط بمشروعات تقليل الفاقد في مناطق نهر النيل العليا .

بدأ السودان في نفس العام إجراء الدراسات الخاصة بخزان الروصيرص على النيل الأزرق ، كما بدأت مصر الدراسات الخاصة بمشروع السد العالي . وفي عام 1952م تم الإتفاق بين السودان ومصر على رفع منسوب للتخزين في خزان سنار من 420.70 متر إلى منسوب 421.70 لصالح السودان ، على أن يقبله رفع منسوب التخزين في خزان جبل أولياء من منسوب 377.20 إلى 377.30 لصالح مصر<sup>1</sup> . وعندما خطط السودان لقيام مشروع المناقل عقب الاستقلال واجهته القيود التي فرضتها إتفاقية تبادل المنكرات لعام 1929م ، ولذلك تم الإتفاق على أن ترفع مصر سعة التخزين في حوض خزان جبل أولياء بمقدار 850 متر مكعب إضافية لصالح مصر ، وذلك لكي يتمكن السودان من السحب من النيل الأزرق للوفاء باحتياجات رى مشروع المناقل ، وكان ذلك إتفاقا مؤقتا ريثما تتفق الدولتان على توزيع مياه النيل . وفي سنوات الخمسينات التي أعقبت استقلال السودان أجريت مفاوضات متواصلة بين حكومة السودان وحكومة الجمهورية العربية المتحدة بشأن التوصل إلى إتفاق حول مياه النيل . ولم يتم التوصل إلى إتفاق حتى قيام حكم الفريق عبود في 17 نوفمبر 1958م ، وتم مواصلة المفاوضات ، وفي نوفمبر 1959م توصل ممثلو الحكومتين إلى إتفاق الإنتقاع الكامل بمياه النيل لعام 1959م الذي ركز على مشروعات ضبط نهر النيل وزيادة إيراده واستخدام مياهه بما يضمن مصالح مصر والسودان . على ضوئه وافق البلدان على إنشاء السد العالي كأول حلقة في سلسلة مشروعات التخزين المستمر على النيل . وأيضا الموافقة على أن تنشئ حكومة السودان خزان الروصيرص وأي أعمال أخرى يراها لازمة لإستغلال نصيبه<sup>2</sup> . وبموجب إتفاقية 1959م مع السودان تم إنشاء الهيئة الفنية الدائمة المشتركة بين السودان ومصر ، كما منحت إختصاصات التعامل مع الأطراف الأخرى في دول حوض نهر النيل ، وقد حققت الهيئة الدائمة الثنائية إنجازات كبرى في ميادين دراسة موضوعات المياه ومشروعات النهر ، وهي التي أعادت دراسة مشروع قناة جونقلي في جنوب السودان ، وتمارس نفس الإختصاصات الفنية المنصوص عليها في الإتفاقية كأسلوب أو أداة للتعاون والتنسيق بين الدول المتشاطئة ، ولكن الدول الأخرى رفضت المقترح باعتبار أن موضوع مياه النيل يجب أن يناقش أولا بين المستويات السياسية العليا في دول النهر ، وقد توقف المقترح الجماعي منذ ذلك الوقت ، وتوقف عمل الهيئة الفنية الثنائية نتيجة للتوتر في العلاقات المصرية - السودانية إلى أن عادت للإجتماع في فبراير 1998م<sup>3</sup> .

أسرائيل ومياه النيل :

برزت أطماع إسرائيل في مياه النيل منذ المؤتمر الصهيوني الأول في العام 1897م ورفع شعار "حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل" . تأكدت هذه الأطماع في العام 1903م عندما حاول هرتزل إقناع حكومات كل من أستامبول والقاهرة ولندن بقبول مشروع جر مياه النيل إلى صحراء سيناء والنقب . إلا أن المشروع رفض لأسباب تتعلق ببريطانيا منها : أن الحرب العالمية الأولى كانت على الأبواب وتوتر العلاقات البريطانية - المصرية بسبب الحركات

<sup>1</sup> نفس المصدر ، ص 43.

<sup>2</sup> نفس المصدر ، ص 43.

<sup>3</sup> طارق المنجوب ، لا أحد يشرب - مشاريع المياه في إستراتيجية إسرائيل ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت 1998م ، ص 108

الوطنية الإستقلالية في مصر ، بالإضافة الى المشاريع المائية البريطانية في مصر والسودان لزيادة محصول القطن ، علاوة على المقاومة العربية في المنطقة <sup>1</sup> .

لم يتخذ الإسرائيليون عن هذه الأطماع ، وقد وضع أكثر من مشروع لجر هذه المياه الى فلسطين . ولعل أكثرها إتقاناً وتكاملاً هو مشروع المهندس ألشع كالي الذي وضعه في العام 1974م . ويهدف المشروع الى نقل واحد في المئة من مياه النيل الى إسرائيل ، أي ما يساوي 800 مليون متر مكعب سنوياً ، تحت حجة "دعم السلام في الشرق الأوسط" . وبعد زيارة السادات للقدس في العام 1977م ، طالب مدير هيئة تخطيط المياه الإقليمية بضرورة شراء إسرائيل مليار متر مكعب من مياه النيل سنوياً تستفيد منها مصر مالياً ، وتستطيع إسرائيل أن تحل لفترة طويلة مشاكلها المائية <sup>2</sup> . وقد وعد الرئيس السادات بتعزيز آمالهم في إمكان تحقيق المشروع ، وأعلن في 6 سبتمبر 1979م أنه يعتزم إيصال مياه النيل إلى صحراء النقب ، وذلك في إطار التعاون مع إسرائيل . وفي 27 نوفمبر 1979م ، أعطى الرئيس السادات إشارة البدء في حفر "ترعة السلام" فيما بين فارسكور والتبينه عند الكيلو 25 ، طريق الإسماعيلية بورسعيد ، لتتجه تحت قناة السويس الى سيناء لتروى نصف مليون فدان <sup>3</sup> . وأطلق السادات وعداً جديداً بنقل مياه النيل الى القدس (سمى مشروع زمزم الجديد) .

ومع اغتيال السادات ، وصدر قانون ضم القدس الشرقية وما تبع ذلك من ازدياد حركة الاستيطان ، جمد الحديث عن المشروع .  
البعد الخارجي في السياسات الأثيوبية :

نتيجة للتراكم التاريخي الأثيوبي الطويل ، ومخاوف التطويق من الجانب العربي بجعل البحر الأحمر بحيرة عربية . والتفكير للبناء الأمبراطوري الذي يعنى تقليص حجم أثيوبيا وأزاحتها بعيداً عن سواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي ، جعل ذلك أثيوبيا تتبع مجموعة متكاملة من السياسات منها :

- ربط أثيوبيا بالغرب عامة وبأمريكا خاصة منذ عام 1942م حيث سمحت ل واشنطن بأقامة عدة قواعد للاتصالات في أسمرأ (عاصمة أريتريا حالياً) ما لبث أن تحولت الى قاعدة كاملة عام 1944م ، ولفترة غير محدودة عند لقاء هيلاسلاسي مع الرئيس الأمريكي روزفلت في ذلك العام .
- وفي اتجاه موازى للسياسة السابقة وجدت أديس أباب في إسرائيل حليفاً طبيعياً لأنهما الدولتان الوحيدتان غير العربيتين اللتان تطلان على البحر الأحمر وتجمعهما مصلحة مشتركة في عدم تحول هذا البحر الى بحيرة عربية .
- تكاملت مع السياستين السابقتين سياسة ثالثة تقوم على خلق المتاعب للسودان من خلال مساندة أثيوبيا للحركات المقاتلة في جنوب السودان من أجل انفصاله <sup>4</sup> .
- تأتى الولايات المتحدة الأمريكية على رأس قائمة الخول الخارجية التي تقدم مساعدات لأثيوبيا . ويرتبط الدور الذي تلعبه أمريكا في مجال المياه بالمصالح الأساسية لها في المنطقة والتي تتمحور حول السيطرة على إنتاج

<sup>1</sup> نفس المصدر السابق ، ص 109 - 114 .

<sup>2</sup> نفس المصدر السابق .

<sup>3</sup> فتحى على حسين ، مصدر سابق ، ص 152 .

<sup>4</sup> ولاء ركن بحار عبد الله سليمان مصدر سابق ص 54 - 55 .



النفط وممرات نقله . في الخمسينات والستينات كانت الولايات المتحدة تلوح لعدد الناصر أنه باستخدام سلاح جديد وخطير بإمكان النظام الاتيوي لعب دوره باستخدام منابع النيل في التأثير على مستقبل مصر التتموى<sup>1</sup>. وللواضح أن الإدارة الأمريكية ، وفي محاولة لإحباط ، أو الرد على مشروع السد العالي في مصر ، وضعت في تلك الفترة دراسات في 17 مجلدا اقترحت فيها على أثيوبيا إقامة 26 سدا وخزاناً<sup>2</sup>.

وفي الفترة ما بين 1958 - 1964 قام المكتب الأمريكي لإستصلاح الاراضى الزراعية بوضع دراسة موسعة لإستصلاح الاراضى على الحدود السودانية - الأثيوبية ، وإنتاج الطاقة الكهربائية . وبالنسبة لاكتشاف النفط في منطقة الخليج ، نجد أنه أضاف بعدا جديدا للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة : وأصبحت منطقة القرن الأفريقي جيوبوليتيكا مرتبطة بمنطقة الخليج لذا فإنها تمارس سياستها في هذه المنطقة لمصلحة خدمة الأهداف الأمريكية ، وتستخدم كل الوسائل للضغط على الدول التي تبدي تبرا من السياسة الأمريكية ، ويمكن أن توصل استخدام ورقة المياه ضد كل من السودان ومصر ، إذا لم تبد استحسناتها لسياستها . لذلك أنتهجت سياسية موالية لإسرائيل ، وأيدت الاتحاد القدرالى بين أثيوبيا ، إريتريا 1952م ، وأستخدمت موانئ إريتريا على البحر الأحمر وهى مصوع وعصب<sup>3</sup>.

### الرابعة الإسرائيلية الأثيوبية :

بدأت هذه الرابطة في أوائل الخمسينات بتعاون نما أساسا بينهما بعد قرار أثيوبيا فى العام 1953م توقيع معاهدات عسكرية مع الولايات المتحدة ، وهى الحليف غير الرسمى لكليهما . وجاءت نقطة التحول الأساسية فى هذه العلاقات بعد قيام إسرائيل فى العام 1956م بأحتلال سيناء فأصبحت إسرائيل بعدئذ قادرة على الملاحة من أيلات عبر مضيق تيران ، ومن ثم قدمت أثيوبيا موانئها كمحطات توقف للسفن والرحلات الجوية الإسرائيلية فى طريقها الى كينيا وجنوب أفريقيا وجنوب شرق آسيا . ومن الناحية الاستراتيجية فإن أثيوبيا وإسرائيل ، كانتا تواجهان السياسات الاستراتيجية العربية فى البحر الأحمر بحكم خشية أن يصبح الأحمر بحيرة عربية ، الأمر الذى خلق نوعا من التوحيد بين مصالحها السياسية<sup>4</sup>. وفى مواجهة الدعم العربى الكبير لثورة الشعب الإريتري ، اندفعت أثيوبيا بتوثيق علاقاتها مع إسرائيل لتحقيق الهدف المشترك لهما ، وهو كسر الطوق العربى فى البحر الأحمر ، ونزع الصفة القومية عن هذا البحر<sup>5</sup>. ولقد لعب الإسرائيليون على وترين حساسيين لتعزيز علاقاتهم مع أثيوبيا : الأول - أن العلاقات الأثيوبية الإسرائيلية ترجع الى عشرات القرون ، الى عصر ملكة سبأ التى جاءت النبى سليمان فى القدس وبعد اتحادهما معا ولدت مثلوك الذى يرجع الأمباطور هيلسلاسى نسبة ونسب أجداده إليه . والثانى، هو أن أثيوبيا جزيرة مسيحية وسط بحر أسلامى تعارضه إسرائيل وأن كلا البلدين مهددا بالقدر نفسه (تحقق بحار بهما من المسلمين )<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> ملخص رسالة ماجستير عن النيل ، مصدر سابق.

<sup>2</sup> جمال سعيد ، مصدر سابق ، ص 11.

<sup>3</sup> عابدة العلى سرى الدين ، مصدر سابق ، ص 24.

<sup>4</sup> Michael Aledeen , "The Israeli Connection , " Washinton Review of Startegic and International Studies , (May 1978) , Special Supplement , White papers : The Horn of Africa" , P.47 .

<sup>5</sup> عهد الحسن السلطان ، البحر الأحمر والصراع العربى الأمريالى - التنافس بين استراتيجيتين ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (7) مركز

دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998م ، ص 232.

<sup>7</sup> عابدة على سرى الدين ، مصدر سابق ، ص 23.

<sup>3</sup> محمود نضاعة ، إسرائيل ... والبحر الأحمر ، مكتبة الحافى ، القاهرة 1974 ، ص 85 ، 92.

الواقع أن النفوذ الإسرائيلي امتد إلى أثيوبيا بفضل الوساطة الأمريكية ، وبعد التقاء المصالح الإسرائيلية - الأثيوبية - الأمريكية ، ضد حركة التحرر العربية ، والتغلغل السوفياتي في المنطقة ، وذلك في فترة الحرب الباردة . وفي هذا الإطار بالذات ، يأتي الدور الإسرائيلي في عملية إنشاء سدود أثيوبية على النيل تهدف بالطبع إلى تعجيم قدرات السودان ومصر على استغلال مياه النيل ، وبالتالي مضاعفة أزماتها الاقتصادية والسياسية<sup>1</sup>. وقد نشرت صحيفة "الأنديبنت" البريطانية ، بناءً على مقالة من خبراء إسرائيليين يعملون لحساب الحكومة الأثيوبية لبناء ثلاثة سدود في منطقة بحيرة "تانا" التي ينبع النيل الأزرق منها ، مما دل على أن إسرائيل وجدت ضالتها في أثيوبيا لإنشاء هذه السدود ، وأعتمدت في ذلك على الـ 17 مجلداً من أعداد الإدارة الأمريكية<sup>2</sup>.

إن إسرائيل وأمريكا كقوى خارجية ليستا ضمن دول حوض النيل ، وتعملان على مساعدة أثيوبيا ، ودول المنابع الاستوائية لحجز كميات من المياه ، يمكن أن تستفيد منها تلك الدول في مشاريعها الخاصة ، الأمر الذي ينتقص من حصة السودان ومصر علاوة على أن إسرائيل وأمريكا لا تستفيدان منها لعدم وجود حدود مشتركة مع أثيوبيا ، يتضح أن الغرض من وراء ذلك ، هو الضغط على مصر عن طريق أثيوبيا لأمداد إسرائيل بمياه النيل ، وهذا يشكل تأثير سياسي ، يمكن إستغلاله في قضايا أخرى . وإذا نجح هذا الضغط على مصر في توصيل مياه النيل إلى إسرائيل ، فإن ذلك سيمكّنها من أن تزرع منطقة القنب للتفوق عددياً على الفلسطينيين<sup>3</sup>. الأمر الذي سوف يخلق إشكالية بين مصر ودول حوض النيل ، باعتبار أنه ليس من حق مصر أن تتصرف في مياه النيل بعد دولة خارج دول الحوض دون موافقتها . وتكون بذلك قد أوقعت بين مصر وبين الدول الأخرى في الحوض .

بالرغم من نفى المسؤولين الإسرائيليين قيامهم بهذه الحرب المائية غير المعلنة ضد مصر والسودان ، فإن ما كشفت عنه شركة "تأحال" الإسرائيلية يشكل الدليل الواضح على ذلك . فقد أعلنت هذه الشركة أنها تقوم بمشاريع وأعمال رى في أثيوبيا لحساب البنك الدولي ، بالإضافة إلى أعمال إنشائية في أوغادين في الطرف الآخر من أثيوبيا المتنازع عليها مع الصومال ، ويهدف التعاون الأثيوبي - الإسرائيلي إلى تنفيذ المشاريع المائية التي سبق أن أعلنت أثيوبيا عن عزمها على تنفيذها ويصل عددها إلى 40 مشروعاً مائياً على النيل الأزرق ، ويشمل إنشاء 36 سداً . وأهم هذه المشروعات السد التخزيني على نهر "فينشا" أحد أهم روافد النيل الأزرق ، وهناك دراسة لاستصلاح 400 ألف هكتار بمحاذاة الحدود السودانية . وتتوسع أثيوبيا بمشروع "فينشا" بإقامة خزانين آخرين على النهر نفسه بمساعدة إسرائيلية مباشرة ، كما حاولت إسرائيل التدخل لدى البنك الدولي لتمويل المشروع على أن يتولى الفنيون الإسرائيليون وضع الدراسات الفنية والإشراف على التنفيذ . وبسبب ارتفاع كلفة المشروع بالنسبة إلى إمكانيات أثيوبيا الاقتصادية ، رفض البنك إتمام الصفقة ، فتحوّلت إلى البنك الأفريقي للتنمية ، الذي وافق شرط أن توافق حكومتا السودان ومصر على التنفيذ<sup>4</sup>.

في الفترات من 1989 وحتى الآن ترد أنباء عن وصول خبراء إسرائيليين إلى أثيوبيا لمساعدتها على إقامة عدد من السدود هناك . وكذلك أفادت بعض التقارير عن وجود تغلغل صهيوني في دول منابع النيل الأخرى . وقد حصلت الحكومة المصرية على تلميحات من أثيوبيا

<sup>1</sup> الدستور ، العدد 662 ، 1990/1/29 ، ص 25.

<sup>2</sup> الدستور ، العدد 621 ، 1990/1/22 ، ص 12.

<sup>3</sup> ملخص رسالة ماجستير عن النيل ، مصدر سابق.

<sup>4</sup> عباس قاسم "الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية" المستقبل العربي ، العدد 74 ، 1993 ، ص 37.

بشأن ما تردد عن النشاط الإسرائيلي في مشروعات المياه والسدود في أثيوبيا ، وأجرى وزير الأشغال والموارد المائية المصري محمود أبو زيد اتصالا هاتفيا مع نظيره الأثيوبي يستفسر فيه عن حقيقة النشاط . ونفى الوزير الأثيوبي دور إسرائيل في هذه المشروعات<sup>1</sup> أيضا في إطار التحرك المصري بشأن هذه الأنباء ، ذكر أن السفير المصري في أديس أبابا (روبير إسكندر) سلم الرئيس منجستو هيلاماريام رسالة من الرئيس مبارك تتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين ، وتتعلق بالتقارير التي وردت إلى مصر بشأن المشاريع المائية لأثيوبيا<sup>2</sup> . وتحديث صحيفة الاتحاد الظببانية نقلا عن مصادر سياسية بالقاهرة ، أن الرئيس مبارك سلم شيمون بيريز خلال وجوده بالقاهرة ملفا خاصا بهذا الموضوع ، لمعرفة موقف الحكومة الإسرائيلية<sup>3</sup> .

جاء تحرك مصر مع الأطراف المختلفة بشأن ما تردد من أنباء حول هذا الموضوع طبقا لما أوردته وسائل الإعلام العربية والعالمية على النحو التالي :-

#### جدول رقم (١)

يوضح التحرك المصري الدولي بشأن ما تردد من وجود خبراء إسرائيليين في أثيوبيا بغرض التأثير على حصة مصر من مياه النيل		
التحرك المصري	التكرار	النسبة المئوية
مع أثيوبيا	8	32%
مع دول حوض النيل	6	24%
مع السودان	4	16%
مع الهيئات الدولية	3	12%
مع إسرائيل	3	12%
مع الولايات المتحدة	1	4%
المجموع	25	100%

\*المصدر : الإدارة العامة للرأى الدولي بالهيئة العامة للإستعلامات ، تحليل مضمون أوردته وسائل الإعلام العربية والعالمية حول السدود الأثيوبية على النيل الأزرق في الفترة من أول نوفمبر 1989م وحتى منتصف فبراير نشرة رقم (104) . 1990/3/21م ، ص 37 . نقلا عن كتاب فتحى على حسين المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط ، 1997م ص 1962 .

رغم التطمينات التي تلقتها الحكومة المصرية من أثيوبيا ، والنفي الرسمي في كل من أثيوبيا، مصر وإسرائيل نورد ما رددته وسائل الإعلام العربية والعالمية حول مدى تورط إسرائيل في مساعدة أثيوبيا في إنشاء السدود .

#### جدول رقم (2) يوضح ما أوردته الصحف العربية والعالمية حول مدى

تورط إسرائيل في مساعدة أثيوبيا في إنشاء السدود

الموضوع	التكرار	النسبة المئوية
تورط إسرائيل في مساعدة	25	67.5%
أثيوبيا في إنشاء السدود	12	32.5%
عدم تورطها	37	
المجموع	74	100%

<sup>1</sup> البيان الإماراتية ، 6 مارس 1999م.

<sup>2</sup> الحياة 19 / 1990م.

<sup>3</sup> الاتحاد ، 12/1/1990.

النسب أعلاه تؤكد بأن هناك تورطاً إسرائيلياً فى مساعدة أثيوبيا فى إنشاء السدود ، وأن التصريحات والتطمينات التى ترد هى مجرد عمل سياسى ينفى الواقع ، وذلك حسب تقديرات كل دولة ، فيما لو أكدت حقيقة هذا التورط الإسرائيلى ، وما يمكن أن يؤدى إليه . فى العلاقات بينها ، وإنعكاسه على الواقع الإقليمى والدولى .

**حروب المياه فى شمال أفريقيا :**

بالرغم من أن الحديث فى الجانب العربى يدور عن جهود التسويات السلمية للنزاعات وجهود إقامة تعاون شامل ، نجد أن الحديث فى الجانب الغربى ، ومنذ مدة طويلة مضت ، يدور عن إرهابات نشوب حروب مياه فى شمال أفريقيا . واللافت للانتباه أن هذا الحديث يأتى دائماً فى إطار دراسات أمريكية لا تقدم الحلول للدول المعنية بقدر ما تركز على "الخطر الكامن وراء نقص موارد المياه للدولة اليهودية" . وهذه الدراسات تروج لها وسائل الإعلام الإسرائيلية ، وتلقى فى المضمون والنتائج مع دراسات حكومية إسرائيلية من بينها التقرير الذى أعدته وزارة الخارجية الإسرائيلية ، وجاء فيه أن التناقص على مصادر المياه يشعل حرباً جديدة فى المنطقة خلال أقل من عشر سنوات بين إسرائيل وجيرانها . وفى تقرير لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) صدر فى منتصف الثمانينات يقول بأن هناك عشر مناطق فى العالم مرشحة لحروب بسبب النزاع على المياه العذبة ، على رأسها منطقة الشرق الأوسط بين العرب واليهود وبين العرب والأترك<sup>2</sup> ويكفى أن نقول حول أهمية هذا الأمر أن هناك عدداً من الجامعات والمراكز البحثية فى الولايات المتحدة وأوروبا يعكفون على دراسة المشكلة من جميع جوانبها ، فهناك على سبيل المثال فريق متخصص فى المياه يضم خبراء . متخصصين من تخصصات مختلفة اقتصادية وجغرافية وسياسية فى جامعة هارفارد فى به سطن فى الولايات المتحدة تبحث هذه المسائل منذ عام 1990م . وهناك فريقان متخصصان فى بريطانيا يبحثان كذلك فى مسألة المياه العذبة فى المنطقة العربية ، أحدهما فى جامعة لندن والآخر فى جامعة أكسفورد<sup>3</sup> . وقد أشار تقرير إلى أزمة المياه فى الشرق الأوسط ، وقسمها إلى ثلاث مناطق على أساس الحاجة المائية الراهنة ، وحاجاتها المستقبلية إلى :

- منطقة الخطر وهى التى يتوقع أن تشتعل حروب المياه فيها خلال فترة ليست بعيدة ، وتدخل فى إطارها الأردن وسوريا وفلسطين . منطقة الخطر المحتمل ، هى المنطقة المرشحة للخطر فى حالة ما تنفذ مياهاها السطحية والجوفية ، وتدخل فى حزامها بلدان الجزيرة العربية وحوض دجلة والفرات . أما المنطقة الثالثة فسمها منطقة توتر ، وهى المنطقة القابلة للصعود إلى مستوى الخطر فى فترة عشرة إلى عشرين عاماً ، وتدخل فيها مصر والسودان ودول المغرب العربى<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> الدستور : العدد 621 ، مصدر سابق.

<sup>2</sup> البيان الإماراتية ، 13 نوفمبر 1999.

<sup>3</sup> عبد الملك التميمي ، مصدر سابق ، ص 156 .

<sup>4</sup> على راضى حسنين ، مشكلة المياه فى دول مجلس التعاون الخليجى ، المياه العربية وتحديات القرن الحادى والعشرين ، المؤتمر السنوى الثالث ، مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسبوط 24 - 26 نوفمبر 1998م ، ص 8.

## الإشاعات الأثيوبية ودول المصب :

نتعرض للجانب المتعلق بمنطقة حوض النيل ونركز على الهضبة الأثيوبية ، وأمكانية الإنشاءات التي يمكن أن تؤدي إلى صراع بين أثيوبيا ودول المصب، وموقف أثيوبيا من المشروعات القومية المصرية .

أولا : تتحصر عدة صعوبات تحول دون إتمام أثيوبيا لمشروعاتها دفعة واحدة حسب وجهة نظر فنيو وزارة الأشغال العامة والموارد المائية المصرية في :

- إن طبوغرافية الأرض الصلبة المحيطة بالنيل الأزرق ، علاوة على أنها منطقة غير آمنة بالسكان ، محدودة العائد ، وعالية التكلفة .
- المشكلات السياسية والعرقية والقلق التي قد تحدث بسببها .
- عدم وجود بيانات أو بنك معلومات يسهل التخطيط .
- عدم وفرة الكوادر الفنية المدربة في مجال المشروعات المائية .
- تعدد القوميات واللغات في كثير من المناطق .
- سنوات الجفاف المتعاقبة وأثرها الاقتصادي .
- عزوف الفنيين الأثيوبيين عن المشاركة الفاعلة مع أقرانهم من دول حوض النيل للتعاون في مجال تنمية واستخدام الأحواض الدولية المشتركة .
- الصعوبات التمويلية حيث لم يصل التهديد الأثيوبي لمصر والسودان بعد المرحلة الخاتمة<sup>1</sup>.

وقد أمن وزير الأشغال والموارد المائية على ما تقدم ، وذكر أن أثيوبيا لم تتقدم بطلبات رسمية بإنشاء سدود أو خزان موضحا أن غالبية المشروعات يتعذر تنفيذها نظرا لطبيعية الأرض الوعرة . علاوة على أنه لا توجد رسوم أو دراسات معدة لمثل هذه المشروعات الباهظة التكاليف والتي تقدر بأكثر من أربعة مليارات دولار<sup>2</sup>. ونفى الوزير المصري أمام مجلس الشعب في 22 أبريل 1998م ، تلقي مصر أية اعتراضات أو إنتقادات أثيوبية ، أو أريترية على المشروعات القومية في مصر ، سواء مشروع توشكي أو ترعة السلام ... مؤكدا في الوقت نفسه أن كافة المشروعات المصرية تتم في إطار حصة مصر من مياه النيل البالغة 55.5 مليار متر مكعب<sup>3</sup>. وهي الحصة التي تلقتها مصر بموجب إتفاقية عام 1959م مع السودان ، ولم توقع عليها أثيوبيا . هناك دور مهم لعبته الطبيعة في تحقيق التوازن المائي بين مختلف دول الحوض ، أو بين مصر على الأخص وباقي الدول . فالزراعة في أغلب دول الحوض تقوم على الأمطار وليس على الري ، بل إن مشكلة الحوض تكمن في بعض الأحيان في إفراط المطر ، وفي الحاجة إلى مشاريع صرف . فجميع دول الحوض لا تحتاج من النهر إلا لبضعة مليارات أو بضعة ملايين من الأمطار المكعبة ، لذلك فإن دائرة التعارض بين مصر ودول الحوض تكمن في استغلال مياه النهر في مشروعات توليد الكهرباء<sup>4</sup> . إلا أن ذلك لا يعنى أنه لا توجد إشكاليات ، ومن ثم الإعتماد على أن هناك صعوبات طبيعية ، مثل طبوغرافية الأرض ، أو فقر هذه الدول وصعوبات التمويل ، أو عدم حاجة هذه الدول إلى المياه . لأنه إذا كانت الأسباب منطقية في الوقت الحالي ، فليست هناك ضمانات مستقبلية أن تظل المعطيات الذاتية والموضوعية هي نفسها ، فالعلوم تتقدم والشعوب تتطور ، والاحتياجات تتزايد . كما أن المعالجات القانونية

<sup>1</sup> ملخص رسالة ماجستير عن النيل ، مصدر سابق.

<sup>2</sup> البيان الإماراتية ، 23 أبريل 1998.

<sup>3</sup> نفس المصدر .

<sup>4</sup> البيان الإماراتية ، 14 فبراير 1999.

لمشكلات المياه في حوض النيل - من حيث حقوق دول الحوض والتزاماتها - نكتنفها صعوبات جمة ، فلم يعد من السهل الضغط بالوسائل القانونية وحدها لحماية حقوق الدول المتشاطئة ، بل على العكس ، يثير الدفع بالاتفاقيات القانونية حساسية الدول الأفريقية في المنابع حيث ترى أن تلك الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعت في عهد الإستعمار لا تمثل للشرعية الجديدة الممثلة في دولهم المستقبلية والتي ترفض ميراثا قانونيا استعماريا غير ملائم . ولما كانت الحجج القانونية ، فإن الحساسيات التاريخية تحجم فرص التوجه القانوني لمعالجة مشكلة الندرة المائية<sup>1</sup>.  
التعاون بين دول الحوض :

إن نهر النيل مازال النهر الأفريقي الكبير الذي لا تنظم استعمالات مياهه إتفاقية جماعية عامة ، بينما أنهار أفريقية أخرى سبقت في ترتيب وضعها التنظيمي والقانوني المائي بشكل جماعي مثل أنهار السنغال والنيجر والزمبيزي<sup>2</sup>. في الفترة بعد استقلال السودان في عام 1965م واستقلال بقية دول الحوض حتى عام 1964م ، أصبحت العلاقات المتبادلة بين دول الحوض تشمل السياسة المائية . وقد بلغت الدول المشاطئة لحوض النيل ، الحكومة المصرية بعدم اعترافها والتزامها بالاتفاقيات الثنائية التي عقدت في فترة الإستعمار بشأن المياه .

بالرغم من تضخيم بعض الدراسات لمشكلة المياه ، التي لا يجب التقليل من حجمها أو من أثرها - يمكن وضع حلول واستراتيجيات لمواجهة تلك المشكلة . ويمكن الحل في ضرورة العمل على أن تتم عملية تنمية حوض النيل بشكل متعامل ، وفي إطار تعاون دول الحوض وتنظيمها لخطتها الوطنية في خطة شاملة تستخدم موارد/النهر الاستخدام الأمثل ، من أجل المنفعة المتساوية لشعوب الدول الواقعة على شواطئه .

فاستراتيجية التنمية المتكاملة تلك تعنى النظر لحوض النهر كوحدة متكاملة يتم تميمتها بشكل متوازن ومتناسق ، مما يحقق احتياجات كل دولة ، تأثير على بيئة النهر أو على مصالح غيرها من الدول المتشاطئة ، وبذلك يتم تجنب حدوث خلافات ، مما ترك لكل دولة أمر تنمية القطاع الذي يمر بأراضيها<sup>3</sup>. هذا يقود الى أعمال مبدأ التعاون من أجل إيجاد نوع من التنظيم المشترك في استغلال نهر النيل كمورد مائي بشكل عادل ومنتصف .. وهناك تجارب دولية رائدة في هذا المجال يمكن لدول الحوض أن تستفيد منها ، مثل التجربة الخاصة بنهر الدانوب في أوروبا منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وتجربة نهر الميكونج في جنوب شرق آسيا<sup>4</sup>. بين فينتام ، كمبوديا ، لاوس وتايلاند ، التي تدار فيها سلسلة مشروعات جماعية تشمل سدود ومحطات توليد كهرباء ، وطرقا وكبارى ، حولت النهر لأداة ربط وتنمية وعامل مساعد على التعاون بين شعوب الميكونج .

هذه الاستراتيجية قابلة للتنفيذ ، إذا حرصت الدول على إقامة علاقات متوازنة ، وخلق المناخ الطيب الذي يحقق آمال شعوب هذه الدول ، في هذا الوقت الذي يسير فيه التوجيه الدولي نحو التكتل الإقليمي ، وتطبيقات التنمية الإقليمية المتكاملة ، ومعرفة دول الحوض ، بعد انهيار المعسكر الشرقي ، و بروز سياسات بديلة لسياسات الحرب الباردة ، تهتم بهذا المنهج لمواجهة إفرازات العولمة . علاوة على أن حجم مياه النيل يبلغ 1600 مليار متر مكعب ، وفي تقديرات أخرى 1680 متر مكعب سنويا لا يستغل منها سوى 8% فقط . إذا تم استغلال فاقد المياه بشكل

<sup>1</sup> محمد حمجازي ، "نحو الإستراتيجية مائة مصرية في حوض النيل" السياسة الدولية العدد 125 ، يوليو 1996 ، ص 131.

<sup>2</sup> عبد الملك عدة ، مصدر سابق ، ص 8.

<sup>3</sup> البيان الإماراتية ، 14 فبراير 1999 ، مصدر سابق.

<sup>4</sup> البيان الإماراتية ، 23 إبريل 1998م ، مصدر سابق.

جيد فإن من شأن ذلك أن يوفر لجميع دول الحوض ما يكفى مشروعاتها القومية ، مع وجود فائض .

هناك محاولات سبقت فى هذا الإطار ، منها إنشاء تجمع الأنديجو عام 1983 ، ولكنه بدأ تجمعا غير مؤسس من وجهة النظر التنظيمية ، كانت أهدافه هى بحث التعاون والتنمية والاهتمامات المشتركة وتبادل المعلومات ، لم يكن موضوع مياه النيل من بين أهدافه المعلنة ، وقد واجهت مسيرة هذا التجمع صعوبات فى العضوية . وقد انتهى نشاطه ووجوده منذ آخر إجتماعاته عام 1991م . ثم حدث فى ديسمبر 1992م اتفاق وزراء الموارد المائية فى أغلب دول الحوض على تأسيس تجمع "تكونيل" للتعاون الفنى والبيئى وحماية وتنمية مياه النيل لمدة ثلاث سنوات ، جددت لثلاثة سنوات أخرى ، ويقوم أساسا على جمع وتبادل المعلومات واعداد الإحصاءات والتدريب لرفع كفاءة العاملين فى مجالات إدارة المياه النهرية ، إلا أن العضوية فى التجمع ليست متوازنة ، فالبعض يشارك بصفة عضو ، والبعض الآخر بصفة مراقب<sup>1</sup> . وفى إطار التعاون الفنى وافقت مصر على طلب أوغندا بالتغذية الثانية لسد لوين عام 1991م ، وعقد إتفاقية تعاون فنى مع كينيا لحفر آبار للمياه الجوفية ، والمساهمة فى مكافحة الحشائش وورد النيل فى بحيرة فكتوريا ، وعقد إتفاقية إيطارية مع أثيوبيا عام 1993م ، فى مجال استخدام وتنمية مياه النيل . وكذلك تم إنشاء مؤتمر لوزراء الرى والأشغال والموارد المائية فى دول حوض النيل تحت مسمى النيل عام 2002م ، الذى ما زالت إجتماعاته متوالية لتحقيق هذا التعاون ، وكان آخرها المؤتمر السابع الذى عقد بالقاهرة فى مارس 1999م ، وتم فيه التأكيد على التوافق التام بين دول حوض النيل العشر على ضرورة التعاون لتنظيم الإستفادة من الموارد الطبيعية والبيئية والمائية لنهر النيل ، بصرف النظر عن المصالح الوطنية لكل دولة على حدة<sup>2</sup> .

فى إطار التعاون المصرى - السودانى - الأثيوبى هناك أطروحات مشتركة ، حيث يمثل السودان جانبا مهما فى هذه المشروعات من أجل تنمية مياه النيل الأزرق ، علاوة على وجود إمكانات قوية ، الى جانب وجود أراضى شاسعة للزراعة على الحدود السودانية - الأثيوبية ، وإحتمالات توليد الطاقة الكهربائية بين الدولتين .

### الخاتمة :

المتتبع لتاريخ المنطقة ، يلمس أن استخدام مياه النيل كسلاح سياسى ، لم تكن فى الأساس من دول حوض النيل وإنما من القوى الاستعمارية . إن عملية تنمية موارد المياه فى هذا الحوض تعد عملية صعبة ومعقدة ، بالنظر الى تعقيدات القوى السياسية والاقتصادية ، التى إكتفت ومازالت تكتنف الدول المشاطنة له ، مما يجعل الوصول الى إتفاق نهائى فى إطار قانونى بين دول الحوض يمثل تحديا تاريخيا ينتظر شعبه . وبالرغم من أن الكثير من دوله مازالت تلهث وراء تحقيق الوحدة الوطنية ، الأمر الذى يجعل هذه الرغبة تعلق على مسألة التعاون الإقليمى فى الوقت الحاضر ، إلا أن ذلك لا ينبغى أن يكون عائقا دون الوصول الى إتفاق فى التعاون الإقليمى بين دول الحوض ، من أجل التنمية ، وتحقيق رفاهية شعبيها ، والوقوف فى وجه مخاطر الصراع بينها مستقبلا بسبب الحاجة المتزايدة للمياه .

إن أثيوبيا سوف تسعى للإستفادة من مياه الأنهار العشرة التى تتبع فيها ،( أنظر خريطة

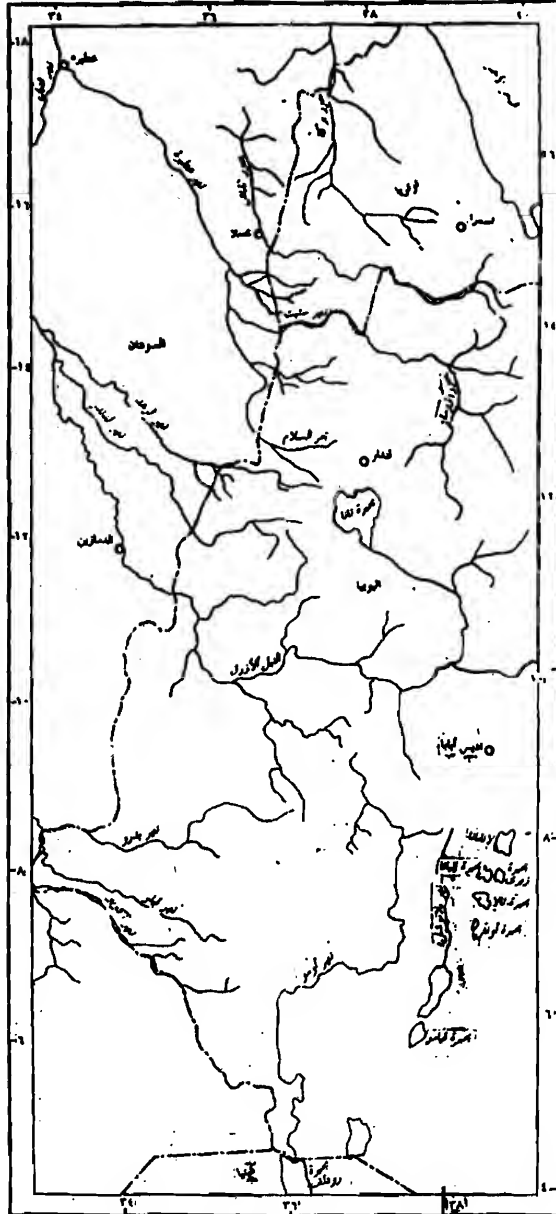
رقم (3) .

<sup>1</sup> نفس المصدر ، ص 11

<sup>2</sup> صحيفة الأهرام ، 18 مارس 1999 ، منسوبا الى وزير الأشغال والموارد المائية المصرى - محمود أبو زيد

# خريطة دلتا النيل

الأنهار النابتة من الهضبة الإفريقية





والتي تستهلك حاليا منها حوالي 600 مليون متر مكعب فقط - خاصة وأنها قد تعرضت لموجات من الجفاف والمجاعة أكثر من مرة . لذلك يجب البحث عن إمكانية مساعدتها في المشروعات التي تجعلها تتجاوز هذه المشكلة ، وفي نفس الوقت تساهم في زيادةيراد النيل / والذي ستستفيد منه دول المصب ، وليس البحث عن طريق لمنعها من إقامة المشروعات التي تطلبها عن طريق قوى أخرى خارجية ، ستملأ الفراغ حتما إذا لم تسده دول الحوض .

إن إيجاد تحالفات إستراتيجية بين دول الحوض تقفل الطريق أمام التدخلات الأجنبية في دول الحوض التي لها أهدافها السياسية التي تريد أن تخدمها وأمام الرغبات الذاتية لجهات عديدة تأمل في إثارة عدم الثقة بين شعوب دول الحوض . وأن التفكير في تنمية المشروعات المائية لدول الحوض وبجهود جماعية ، ترصد لها الموارد ، سوف تعود بفوائد عظيمة لشعوبه، تفوق كثيرا تكلفة الموارد التي يمكن أن ترصد للحروب .

هناك إمكانية ضخمة في دول الحوض لو استثمرت في إطار تعاون إقليمي يمكن أن تحل مشكلة الأمن الغذائي ، خاصة لو علمنا أن السودان مرشح ضمن دولتين أخريتين ( كندا وأستراليا ) لتغطية إحتياجات كل العالم من الغذاء .

في العام 1992م ونتيجة للقاء الذي تم بين القيادتين السودانية والأثيوبية تكونت لجنة استشارية فنية وتقرر أن تجتمع كل ستة أشهر في الخرطوم وأديس أبابا على شكل دوري . إلا أنها توقفت في العام 1996م نسبة لسوء العلاقات بين البلدين . أعيد تنشيط هذه اللجنة بعد تحسن العلاقات بين البلدين وكان من المفترض أن تجتمع في شهر مايو 2000م ، إلا أنه أجل نسبة للظروف التي تمر بها إثيوبيا في حربيها مع أرتيريا . سوف تبدأ اجتماعات هذه اللجنة في أواخر شهر يونيو 2000م .

أيضا تكونت لجنة ثلاثية بين السودان ، مصر وإثيوبيا تعنى بشؤون النيل الشرقي في أواسط عام 1999م ومهمتها التفكير في إمكانية قيام مشاريع مشتركة الفوائد بين الدول الثلاثة .